

# الكافي لابن قدامة المقدسي | شرح الشيخ عبدالرحمن العجلان |

## 543- باب الشركة 2

عبدالرحمن العجلان

وعلى اله وصحبه اجمعين وبعد الحمد لله بسم الله الرحمن الرحيم قال المؤلف رحمه الله تعالى وتصح الشركة على الدراهم والدنانير

لانهما ائمان البياعة وقيم الاموال قول المؤلف رحمه الله تعالى فصل وتصح - 00:00:00

الشركة على الدراهم والدنانير لانهما ائمان هذا فيما تصح فيه شركة العنان تقدم لنا ان انواع الشركة خمس منها شركة العنان وشركة

العنان ان يجتمع ائمان فاكثر يشتركان في العمل - 00:00:27

ويعملان معا يعملان بابدانهما ويعملان باموالهما واذا تقدم انه يصح ان يختلف رأس المال مثلا يكون لاحدهما الف والآخر خمس مئة

ويعملان في التجارة ويكون الربح على ما اتفقا عليه - 00:01:00

وتكون الخسارة على قدر رأس ماليهما الخسارة يجب ان تكون على قدر رأس المال والربح على حسب ما اشترطاه لان الربح مبني

على الانتاج والعمل والجودة فيكون احدهما اجود من الآخر واحلق من الآخر فلا يشارك الآخر الا بزيادة نسبة تكون له - 00:01:26

وهنا يقول كما انها تجوز بالدراهم والدنانير يعني يشتركان مثلا كل واحد عشرة الاف ريال او كل واحد اه الف جنيه او نحو ذلك قال

تجوز بالدراهم والدنانير لانها ائمان - 00:01:58

يعني هي ائمان المبيعات الاثمان الدراهم والدنانير يعني التي يشتري بها فهي الاصل تكون فيها والخلاف في العروض. والخلاف في

القروش ونحوها من الاشياء التي ليست في العادة ائما وتصح الشركة على الدراهم - 00:02:25

والدنانير يعني كل واحد يدفع الف ريال مئة ريال مئة الف ريال. وهكذا او تفاوتوا في الدفع والدنانير التي هي الذهب يشتركان واحد

يدفع الف جنيه والآخر يدفع الف جنيه او اقل او اكثر - 00:02:57

لانهما اي الدراهم والدنانير ائمان البياعات يعني المبيعات غالبا تباع وتشتري بالدراهم والدنانير وقيم الاموال هي قيم الاموال

اذا اردنا تقويمها نقومها بماذا؟ بالدراهم او الدنانير ولا تصح بالعروض في احدي الروايتين لان قيمة احدهما ربما تزيد قبل بيعه

فيشاركه - 00:03:22

في نماء العين التي هي ملكه والثانية تصح الشركة بها ويجعل رأس المال قيمتها وقت العقد لان مقصودها نفوذ تصرفهما في المال

المشترك وكون ربحه بينهما وهذا ممكن في العروض - 00:03:58

ولا تصح بالعروض الاشياء التي تباع يعني تعرض وتزول سواء كانت مثلا سيارات او حديد او اسمنت او اطعمة رز او سكر او

اقمشة او اواني ونحو ذلك. هذه عروض - 00:04:23

هل تصح الشركة في العروض واحد عنده اسمنت والآخر عنده حديد نشترك وايك الشركة الاثان على هذه الرواية يقول لا يصح لا

يصح الاشتراك والعروض لما يرحمك الله قال لان العروض قد تزيد - 00:04:53

وهي في ملك صاحبها لم تنتقل فيشاركه الآخر في زيادة في ملكه فمثلا احدهما عنده اسمنت والآخر عنده حديد اشترك الحديد في

حال الاشتراك هنا الان زاد ارتفعت قيمته اذا ارتفعت قيمته يشاركه فيه الآخر. والآخر ما له يد الان في هذا الحديد ولا عمل فيه شيء -

00:05:23

لو كانت الزيادة بعد البيع معقول لكن هو زاد وهو في مستودع صاحبه. الى الان ما تصرف فيه من قبل الشركة فيكون صاحبه الآخر

يدخل عليه في ربح ما له الذي هو من ظمان - [00:05:55](#)

صاحبي الاول ليس بضمن الشركة الى الان ما دخل في الشركة واستلمته الشركة ببيع قال لا يجوز هذا لما يترتب عليه الرواية الاخرى يجوز وهي الاقرب والله اعلم يجوز لانهم حان الاتفاق يسجلون الحديث بكذا - [00:06:15](#)

يسجلون الاسمنت بكذا سجل هذا قيمة حديده الف ريال الاخر سجله الاسمنت حقه بثمان مئة ريال. صار رأس مالهم الف وثمان مئة ريال. لهذا الف ولهذا ثمان مئة ريال ثم اذا زاد او نقص فهو على حساب الشركة على حسابهما معا - [00:06:40](#)

ولهذا قال ولا تصح بالعروض في احدى الروايتين ان قيمة احدهما ربما تزيد قبل بيعه يعني قبل انتقاله من ملكي الاول ويشاركه الاخر في نماء العين التي هي ملكه والثانية تصح الشركة فيها بها - [00:07:04](#)

ويجعل رأس المال قيمتهما وقت العقد يتفقان مثل ما مثلنا مثلا قدر الحديد بالف ريال وقدر الاسمنت بثمان مئة ريال انت رأس مالك ثمان مئة ريال وهذا رأس ماله الف ريال واشتغل زاد الحديد من نصيبكما معا. نقص الحديد من نصيبكما معا. زاد - [00:07:27](#)

الاسمنت نقص من نصيب الشركة فهذا لا محذور فيه لانهم حان الاتفاق يقدران القيمة ويتركانها هكذا هذا ابن حديد وهذا من اسمنت كم؟ قيمة الحديد؟ كم قيمة الاسمنت؟ كم رأس مال هذا؟ كم رأس مال هذا لا يدري؟ لابد من - [00:07:55](#)

تقديره عند العقد ويجعل رأس المال قيمتها وقت العقد لان مقصودها نفوذ تصرفهما بالمال المشترك لان مقصودها هي مقصود ايش؟ الشركة نفوذ تصرفهما في المال المشترك وكون الربح بينهما ان مقصودها نفوذ - [00:08:16](#)

تصرفهما وكون كون معطوفة على نفوس يعني هذا هو المقصود نفوذ التصرف وكون الربح بينهما وهذا ممكن في العروض وغيره. نعم والحكم في النقرة اول مرة والفلوس كالحكم في العروض - [00:08:46](#)

لان قيمتها تزيد وتنقص فاشبهت العروض والحكم في النقرة النقرة السميكة من الذهب او من الفضة يعني قطعة من الذهب من الفضة ليست نقدا معلوما يعني قطعة ذهب ما ليست على عيار محدود مثل السبائك مثلا السبائك معروفة - [00:09:10](#)

هذه عشرة جنيهات وهذه مئة جنية وهذه كذا معروفة السماعك لكن قطعة ذهب غير معروفة محددة المقدار الا بوزنها هي بذاتها يعني لا اشباه ونظائر هذه النقرة قطعة او كسرة من الذهب - [00:09:42](#)

وقطعة وكسرة من الفضة تصح فيها هذه يقول حكمها حكم العروض اذا صحنا في العروض فنصح في النقرة. واذا لم نصح العروض فلا نصح في النقرة لان النقرة قد تزيد وقد تنقص - [00:10:03](#)

والمغشوش المغشوش الذي ليس على وتيرة واحدة هناك شيء ما غشوش معروف مثل الان الذهب عيار واحد وعشرين. هذا مغشوش فيه عيار واحد وعشرين يعني فيه ثلاثة من اربعة وعشرين - [00:10:20](#)

حديد والباقي ذهب فيه الثمن عبارة عن حديث جعل معه لتقويته الذهب عيار ثمنطعشر ثمانية عشر ذهب وستة حديد فيه عيار مثلا اثنعشر ذهب يقول هذا ذهب عيار اثنى عشر - [00:10:44](#)

سيارة اثنى عشر نصفه ذهب ونصف حديث لكن هذا العيار اثنعشر وعيار ثمانية عشر وعيار واحد وعشرين هذا معلوم ما حكم حكم العروض؟ لانه معلوم لانه عبارة عن الغالب فيه نقد. واذا لم يكن نقد هو معلوم على وتيرة واحدة - [00:11:12](#)

لكن مثلا قطعة من الذهب فيها حديد بذاتها مثلا يعني اخذنا قطعة من الذهب عيار واحد وعشرين عيار اربعة وعشرين ذهب خالص مثلا وقلنا للصايغ حق معها ذهب بحيث انها تكون كذا وتكون كذا وتكون كذا - [00:11:36](#)

يقول هذي قليلة نقول زد فيها الحديث الحديد ما يعوزك زد فيها حديد ولا تنضب بانها عيار ثمانية عشر عيار واحد وعشرين عيار اثنى عشر ما تنضب هذه وهذه تسمى المغشوشة يعني اللي فيها - [00:12:02](#)

من غير جنسها جعل معها كأن يكون لتقويتها او لغشها او لترويجها انها ذهب وهي ليست بذهب فمثلا عندها خير اولي البصائر مثلا عيار اثنى عشر وعيار ثمانية عشر وعيار واحد وعشرين - [00:12:27](#)

وعيار اربعة وعشرين يقال لهم هذا كله ذهب هذا ذهب ويمشي عليهم وعلى انه ذهب. في عيار واحد وعشرين مغشوش بالثمن وعيار ثمانية عشر مغشوش بالثلث وعيار اه عيار ثمانية عشر مغشوش في الربح - [00:12:49](#)

لانه ستة والباقي عليه ستة من اربعة وعشرين ربع وعيار ستة عشر مغشوش بالثلث وعيار اثنا عشر مغشوش نصف ذهب ونصف حديد والمغشوش والفلوس الفلوس ما اتخذت نقدا وعملة وهي لا قيمة لها بحد ذاتها لولا كونها مثلا جعلت كذا مثل القروش عندنا مثلا - [00:13:12](#)

القروش هذه اصلها لا قيمة لها لولا ان الدولة جعلت لها قيمة وضربتتها على اساس قيمة هذا ريال وهذا نصف ريال وهذا ربع ريال مثلا صارت لها قيمة في وضع الدولة لها موضع النقد صار لها قيمة والا قد تجد الحديدية اكبر من - [00:13:47](#) بكثير مرمية في الارض لا قيمة لها وهذي تسمى الفلوس. او يتخذ مثلا قطع من الخشب او قطع من الجلد اجعل بمثابة النقد قروش يعني اجزاء من الريال او اجزاء من الجنيه ونحو ذلك. هذه تسمى - [00:14:12](#)

الفلوس ويجوز ان نسميها القروش ويجوز ان نسميها العملة غير ذات القيمة بنفسها مثل الريال السعودي فضة الجنيه السعودي ذهب مثلا يجعل اشياء بمثابة الريال ومثابة الجنيه وهي في حد ذاتها لا قيمة لها لولا ان الدولة جعلت لها قيمة الريال وقيمة - [00:14:34](#) وهكذا المغشوش والفلوس الحكم في العروض مثل العروض اما المغشوش بغش مقدر معلوم فهذا لا اشكال فيه لانه معروف مثلا الجليح عيار اربعة وعشرين اقل منه عيار واحد وعشرين اقل منه عيار ثمنطعشر. اقل منه عيار ستة عشر. اقل منه عيار اثني عشر - [00:15:04](#)

فلو مثلا كان عندنا قطعة ذهب عيار اربعة وعشرين. وقلنا للصانع اطعها لنا كذا وكذا وكذا وكذا. قال ما تجي كمل بالحديد كمل في الحديث هذا يصير مغشوش وغشه هذا ليس منضبط - [00:15:36](#)

مو بعيار محدد ما يزيد ولا ينقص يعني مثل الذهب الان لو جدتوا عيار واحد وعشرين ما يتغير. هذا واحد وعشرين وهذا واحد وعشرين سوا لكن الشيء اللي يدخل عليه الصانع بدون تقدير هذا مغشوش ما ينضبط لكن يقدر تقدر قيمة - [00:15:57](#) عند الاتفاق مثلا تقدر قيمته عند الاتفاق ثم يدخل في الشركة يقول لان قيمتها تزيد وتنقص مثل الاشياء هذي اللي ما هي منضبطة قيمتها ما هي بمستقرة محل للزيادة والنقص وبعدين عند والمفاصلة ما ما ينضبط رأس مال هذا من رأس ماله - [00:16:18](#) هذا واشبهت العروس ويزول هذا الاشكال اذا قدرنا قيمة كل واحدة من هذه الاعياد عند الاتفاق مثلا يقول مثلا نبي نشترك واحد عنده اواني رأس ماله اواني يدخل معنا في الشركة نقدر اوانيه بكم - [00:16:48](#)

نقدرها بالف ريال. هذا راس ماله الاخر عنده اطعمة مثلا اطعمة ما تنضبط. نقدر قيمتها الان. قدرناها الف وخمس مئة ريال هذا راس ما له الف وهذا راس ما له الف وخمس مئة ريال - [00:17:16](#)

واحد اخر عنده مواد سباكة يبي يدخل في الشركة نقول نعم نقدر قيمة هذه المواد وجدنا قيمتها الفين هذا راس ماله الفين وهذا الف وهذا الف وخمس وهكذا تقدر قيمة العروض عند الاتفاق - [00:17:33](#)

ومثل ذلك هذا عنده مثلا آآ قطعة من الذهب مغشوشة خلف الشركة تقول قطعة هذه الذهب المغشوشة نقدر قيمتها الان بثلاثة الاف مثلا راس ماله ثلاثة الاف وهكذا ولا تجوز الشركة بمجهول ولا جزاف - [00:17:54](#)

لانه لا يمكن الرجوع عند المفاضلة ولا بدين ولا غائب لانه مما لا يجوز بيعه والتصرف فيه وهو مقصود الشركة ولا تجوز الشركة بمجهول ولا جزاف ما تجوز الشركة بمجهول - [00:18:18](#)

يأتي اثنان يقول مثلا واحد عنده مواد سباكة واحد عنده مواد كهرب يقولون نشترك لان الغالب من يحتاج الى السباكة يحتاج الى مواد كهرب فاذا جاء المشتري يشتري هذا وهذا نشترك - [00:18:43](#)

ما هو رأس ما عليهما؟ هذا يقول انا بهالمستودع مواد السباكة والاخر يقول انا مواد الكهرباء المستودع نشترك جميع يقول لا هذا مجهول ما يصلح نشترك هكذا او يشترك الاثنان هكذا هذا مواد كهربيا وهذا مواد سباكة. ما يكفي هذا - [00:19:04](#)

ان هذا مجهول قد تكون مواد الكهرب قيمته ثلاثة الاف ومواد السباكة قيمتها خمس مئة ريال ولا ندري كم القيمة الان يعني كأنهم قالوا نشترك بمستودعاتنا نشترك ببضاعتنا هذه ما يكفي - [00:19:28](#)

مجهول ولا بجوزاف شئ جزاف مثلا يقول مثلا اه واحد عنده صبرة من الطعام البر والاخر عنده يقول ان الشركة كم التمر وكم البر

جزاف ما ندرى. طيب وش راس المال؟ ما يدري - [00:19:46](#)

ما ينضبط رأس المال بالجزاف. لازم الجزاف يكال يقال انت رأس مالك الف كيلو من البر وانت رأس مالك مثلا الفين كيلو من التمر او اقل او اكثر فلا يصح بالجزاف - [00:20:11](#)

ولا بالمجهول الذي لا يدري كم هو لانه لا يمكن الرجوع به عند يقول هنا عند المفاضلة والمفاضلة ما هي مقصودة هنا ولا لها ذكر وانما عند المفاضلة كما هي في المغني - [00:20:30](#)

المغني كررها اكثر من مرة قال المفاضلة يعني فصل الشركة اذا انتهوا كم رأس مال هذا وكم رأس مال هذا ما ندرى هذا عطانا مستودع مملوء بالادوات الكهربائية. والآخر مستودع مملوء بمواد السباكة. ما يكفي هذا - [00:20:52](#)

هذا محل جهالة وعند المفاضلة ما يعرف رأس مال هذا من رأس مال هذا ولا بدين ولا غائب ولا تصح المشاركة بدين ان الدين ما يدخل في الشركة ولا يجوز تميمه - [00:21:17](#)

لانه ما يدري يجي بعد شهر بعد شهرين بعد سنة اثنان مثلا اشتركا واحد من عشرة الاف والآخر عنده خمسة الاف الثالث جاء يقول انا شريك لكم بعشرة الاف وبن عشرة الاف؟ بذمة زيد - [00:21:41](#)

ناخذها من زيد وندخلها في الشركة. طيب زيد متى يسلم؟ ما ندرى زيد مثلا ما سلم اخذ سنتين ما سلم كيف تكون شريك انت ورأس مالك ما دخل ولا بدين - [00:22:05](#)

ولا بدين لابد يكون الشيء حاضر موقوف الشركة ولا غائب ولا غائب ويصح الشركة بغائط اشتركوا بمواد مثلا واحد يقول انا متوجه لمواد كهربائية تصل خلال عشرة ايام خمسة عشر يوم - [00:22:22](#)

يحسبون معكم شريف هل يحتسب ما له ما جاء ما وصل الى الان اخر اشترك اثنان مثلا في كل واحد منهم عشر والآخر الثالث يقول احسبوني انا واحد معكم انا ادفع عشر ابل وبن اذنك؟ ابلي متوجهة جاية ان شاء الله. خلال عشرة ايام وقد وصلت - [00:22:50](#)

حاضر ولا غائب يجوز لنا ان يشارك هذا بابن ما وصلت الى الان؟ لا ولا بدين ولا غائب. لانه مما لا يجوز بيعه والتصرف فيه الدين الذي عنده زيد حينما يتبع الشركاء يصلح يبيعونه - [00:23:18](#)

على زيد عنده اربعة الاف ريال. يقول من يشتريها بالفين وخمس مئة ريال لو وجدنا من يشتريها يصح نبيعها؟ لا ما يجوز ويباع الدين والغائب يجوز بيعه غائب ما حظر ولا تعرف صفته - [00:23:40](#)

لا يجوز بيعه لانه مما لا يجوز بيعه والتصرف فيه وهو مقصود الشركة. يعني المقصود الاساسي من الشركة ما هو البيع والشراء والتشرف وهل يجوز نتصرف بدين ماذا خلف الشركة - [00:24:01](#)

ما حب بين ايدينا او بظاعة ما وصلت الى الان ما يجوز فلذا قال لا يجوز الشركة لا يكون رأس المال الشركة دين ولا غائب ولا مجهول ولا صبرة ولا جزاف - [00:24:22](#)

فاصل ويجوز في المختلفين فيكون لاحدهما دنائير وللآخر دراهم ولاحدهما صحاح وللآخر مكسرة او لاحدهما مائة والآخر مائتان لانهما اثمان فصحت الشركة بها كالمتفقين ولا وتجوز في المختلفين تجوز الشركة في المختلفين - [00:24:41](#)

يعني ما نقول الشركة ما تصلح الا بذهب مع ذهب او فضة مع فضة او اواني مع اواني ونحو ذلك لا يجوز واحد يقول انا عندي مئة جنيه ذهب والآخر يقول عندي خمسين الف ريال - [00:25:15](#)

نسجل هذا راس ماله خمسين الف ريال وهذا راس ماله مئة جنيه ذهب ونشتغل فيها تعمل الشركة في ان تبيع وتشترى وهكذا فعند المفاضلة يعرف هذا راس ماله كذا وهذا راس ماله كذا والربح على حسب ما اشترطوا - [00:25:40](#)

فيكون لاحدهما دراهم وللآخر دنائير او العكس ولاحدهما صحاح. واحد يقول رأس مالي اربعة وعشرين ذهب عيار اربعة وعشرين واحد اخر يقول رأس مالي ثلاثين جنيه ذهب عيار واحد وعشرين - [00:26:07](#)

لا يصح مثل هذا او لاحدهما مئة وللآخر مئتان واحد راس ماله عشرة الاف والآخر راس ماله عشرين الف ولا حرج في هذا لانهما يعني الذهب والفضة والصحاح والمكسرة والمئات المختلفة كلها اثمان قيم - [00:26:31](#)

وصحت الشركة بهما كالمتفقين. مثل لو ان رأس مال هذا مئة جنيه ذهب عيار اربعة وعشرين والآخر مئة جنيه ذهب عيار اربعة وعشرين اتفقت او اختلفت اذا علمت ويرجع كل واحد منهما عند المفاصلة مثل هذيك - [00:27:01](#)

بالمعني عند المفاصلة. وهذا هو المقصود لانه ما هي المقصود الان مفاصلة عند المفاصلة بمثل ماله يعني اذا ارادوا ان يفصلوا الشركة هذا يأخذ رأس ماله مئة جنيه ذهب عيار واحد وعشرين - [00:27:29](#)

وهذا رأس ماله خمسين جنيه ذهب عيار اربعة وعشرين وهذا رأس ماله الاف ريال كل واحد ياخذ مقدار راس ماله ثم بعد ذلك الربح يقسم يقسمونه بينهم على حسب ما اشترطوا - [00:27:49](#)

ويرجع كل واحد منهما عند المفاصلة بمثل ماله نص عليه لانها ائمان فيجب الرجوع بمثلها كالمتفقين. نعم وتجوز الشركة وان لم يختلط المالين لانه يقصد بها كون الربح بينهما فلم يشترط فلم يشترط - [00:28:12](#)

المالك المضاربة وتجوز الشركة ان لم يخلط الملايين واحد في مكة والآخر بالرياض اتفقوا على ان هذا يدفع عشرة الاف وهذا عشرة الاف ويعملان معا وهذا يعمل بماله في مكة وذاك يعمل بماله في الرياض - [00:28:37](#)

والربح بينهما على ما شرطا تصح الشركة وان لم يختلط الملايين ما يلزم ان يختلط يقال رأس المال كذا من عندك كذا ومن عندي كذا وكل واحد يشتغل بما بين يديه وفي النهاية - [00:29:05](#)

اية اذا اردنا تصفية الشركة صفيناها وكل يأخذ رأس ماله والباقي الربح سواء كان من الرياض او من تجارة مكة يكون بينهما سوى على ما اتفقا عليه والله اعلم وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد - [00:29:23](#)

وعلى اله وصحبه اجمعين - [00:29:46](#)